

افتتاحية العدد⁽¹⁾ Editorial

بقلم رئيس التحرير: سعيد بنتاجر

By Editor: Said Bentajar

يمثل البحث عن تأصيل للتكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية والدقيقة واحداً من أهم المطالب الأكاديمية لكثير من المفكرين والجامعات والهيئات الأكاديمية العربية الإسلامية. وقد سعى عدد من المفكرين إلى إبراز هذا المنهج التكاملي في بعض العلوم الإسلامية. ويمثل علم الكلام واحداً من العلوم الأكثر فعالية في ميدان العلوم الإسلامية، وبغض النظر عن المواقف المختلفة قديماً وحديثاً إزاء مشروعيتها بوجه عام، فلا خلاف على انفتاح هذا العلم على العلوم الكونية والفلسفية السائدة في كل عصر من عصوره، وبذلك حق لنا أن نطرح أسئلة متعلقة بهذا العلم وانفتاحه في واقعنا المعاصر بما يمثل نموذجاً تأصيلياً للتكامل المعرفي الذي ينادي به الكثيرون.

ثمة ما يكفي من الدواعي والمبررات التي تسوغ جعل علم الكلام وعاء للكثير من المناقشات النظرية التي تجري في عالمنا العربي الإسلامي المعاصر. ونقصد بهذه المناقشات تلك التي تتناول الإسلام جملة أو قضايا من قضايا النظرية والعملية، بدون أن تكون هذه المناقشات مما يمكن تصنيفه ضمن العلوم الشرعية المقررة كالعقيدة (إذا اعتبرنا البعد التقريدي للعقيدة، والبعد السجالي لعلم الكلام) وأصول الفقه والفقه وعلوم الحديث وعلوم القرآن والتفسير. وقد دعا عدد من المفكرين المعاصرين إلى تجديد علم الكلام وإلى اجتراح علم كلام جديد يناقش قضايا معاصرة، على غرار اجتراف المتكلمين القدامى على مناقشة شؤون عصرهم وما طرح عليهم من تحديات نظرية وعملية في محاولة لردم الهوة بين الوحي والواقع. ويمكن النظر إلى القضايا الفكرية الشائكة في الفكر الإسلامي المعاصر، التي اختلفت فيها الآراء وتنوعت فيها المذاهب كقضايا كلامية، كما يمكن اعتبار المنهج المعتد به في المناقشات منهجاً كلامياً بامتياز، لأنه يستحضر الاستدلال الجدلي العقلاني دون الانفكاك، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن نصوص الوحي.

(1) للاقتباس: بنتاجر، سعيد، افتتاحية العدد، مجلة نماء، مركز نماء، مصر، مج7، ع3، 2023، 12-16.

ومع أن مما يميز النظر الفكري الإسلامي المعاصر استناده إلى مناهج ومقررات معاصرة مستمدة من الفلسفة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بل أحياناً حتى من مقررات العلوم الدقيقة، فإن ذلك لا يخرج من دائرة المنهج الكلامي في الاعتداد بما أنتجته علوم عصره في إثراء الجدل الكلامي حول القضايا العقدية والعملية، وسنرى في هذا العدد نموذجين من استثمار علم الكلام قديماً لعلوم غير شرعية ولا حتى وسيلية. وسنرى في مقابل ذلك دراستين إحداهما تدعو إلى الاستعانة بالمنهج المنطقية واللسانية المعاصرة في تطوير المنهج الكلامي؛ وتقدم الأخرى نموذجاً لأطروحة فكرية تدعو إلى الاستعانة بمنهج التأويل المختلفة لفهم القرآن، بدل الاكتفاء بالمنهج التقليدية، وهي أطروحة داخلية ضمن ميدان الجدل الكلامي؛ لأنها لم تقدم نموذجاً شاملاً لتفسير القرآن حتى نصنفها ضمن مجال علوم القرآن.

وبغض النظر عن صواب كل دعوى من الدعاوى المقدمة بهذا الصدد، فإن المراد هو أن يكون الجدل الفكري المتعلق بمسائل الإسلام، مما ليس من جنس العلوم الإسلامية الخالصة، مؤطراً ضمن هذا المبحث الأصيل والمتجدد في الوقت نفسه. على أن يتداعى النظائر إلى تطويره منهجياً ومضمونياً، حتى يكون بيئة صحية لتطور الأفكار وتلاقحها بما يفيد المعرفة الإسلامية نفسها، والإنسانية بوجه عام. يتضمن هذا العدد دراسات تدخل في مجملها ضمن مجال علم الكلام بهذا التصور الذي أشرنا إليه، بعضه ينتمي إلى هذا العلم انتماءً صريحاً وبعضها الآخر انتماءً مضمراً. وتمثل الدراسة التي خصصها الباحث «أيوب أبسومي»، والتي عنوانها «إشكال تعدد مفهومات الشريعة» أول ما نفتح به العدد، بالنظر إلى بيانه الدقيق لمفهوم محوري في المعرفة الإسلامية والمناقشات النظرية قديماً وحديثاً، وقد صرح فيه الباحث بقصده التوجيهي للنقاش (الكلامي) المعاصر دون موارد بدعوته لكل باحث إلى ضرورة الالتزام بتقديم مفهومه للشريعة ومفهوم من يناقشهم حتى لا يقع في التديس أو الغلط، بالنظر لما لاحظته من تعدد مفهومات الشريعة وعدم انتباه الباحثين المعاصرين إلى هذا التعدد. وقد تولى الباحث في هذه الدراسة نقد الاتجاه الدارج في النظر إلى (الشريعة) على أنه مصطلح دال على مفهوم مخصوص، معززاً نقده هذا بالاستناد إلى عدم وجود مفهوم مخصوص للشريعة في القرآن والسنة، مدعيًا أن ورود اللفظ فيه قليل جداً لا يفيد في تحديد دلالاته بالصورة الاصطلاحية المستعملة لاحقاً؛ كما استند إلى غياب استعماله في القرون الثلاثة الأولى بتلك المعاني. وقد صار الباحث إلى إثبات أن للشريعة مفهومات متعددة في الاستعمال الاصطلاحي اللاحق، بعضها يضيقها فيجعلها منحصرة في الأمور العملية وبعضها الآخر يوسّعها فيجعلها شاملة للأحكام العقدية والعملية معاً، إضافة إلى استعمالات أخرى.

وكما أشرنا سابقاً يتضمن دراستين أبرزتا الانفتاح المنهجي لعلماء الكلام القدامى على الاعتداد بمناهج وعلوم غير مألوفة في العلوم الشرعية، تتمثل الأولى في الدراسة التي كتبها الباحث «ياسر المطرفي» وهي بعنوان «وثيقة تاريخية مبكرة لتدخل الدوافع النفسية في الانقسام والجدل الكلامي: كتاب الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة»، التي كشف فيها الباحث عن مقارنة جديدة، لم يُسبق إليها في البحث الأكاديمي، لكنها قديمة في نفسها، في النظر إلى أسباب الاختلاف الكلامي، مخالفة للمقاربة المعرفية والسياسية في تفسير هذا الاختلاف. وهي التي تتمثل في المقاربة النفسية الأخلاقية، ذات الطابع الفردي، والتي وجد الباحث أن ابن قتيبة المتوفي في القرن الثالث الهجري كان سباقاً إلى اعتمادها في كتابه «كتاب الاختلاف في اللفظ» بشكل ممنهج، أو بالطريقة «الأكثر مكاشفةً وتحليلاً». وقد أبرز الباحث أن تحليل ابن قتيبة للخلاف حول مسألة مخلوقية لفظنا بالقرآن الذي اندلع بين أهل الحديث- ليس اختلافاً علمياً مبناه على الحجج والأدلة، وإنما هو خلاف نابع عن «أهواء وحظوظ أنفس» واستجابة لـ«الحمية للمذهب، أو ردة الفعل تجاه المذاهب المخالفة، أو الخوف من مخالفة الأتباع، أو الحرص على المكانة الاجتماعية، أو عدم القدرة على الخروج عن المألوف- في حدوث الانشقاقات والخلافات الكلامية، أو التعصب للمقولات، أو التعسف في الأدلة». فيكون ابن قتيبة بذلك قد خرج من الطريقة التقليدية في تفسير الاختلافات النظرية بما هو معرفي أو تاريخي إلى تفسيره بالأسباب المصلحية النفسية؛ أما الدراسة الثانية التي تناولت بالتحليل وجهًا من وجوه استثمار المتكلمين لعلوم عصرهم، فهي الدراسة الموسومة بـ«الأدلة الهندسية على الجوهر الفرد: دراسة لاستدلال الفيلسوف الملا صدرا والمتكلم الفرهاري»، التي تولى فيها «عمار بسام يمانى»- بجهد مشكور- بيانَ اعتداد المفكرين المسلمين القدامى بالأدلة الهندسية لتحليل ومناقشة القضايا الكلامية، وبوجه أخص استعمالهم للاستدلال الهندسي لإثبات أو نفي تكون الأجسام من الجواهر الفردة. وقد أبرز هذا النمط من الاستعمال انطلاقاً من دراسة نموذجي الفيلسوف الملا صدرا في شرحه على هداية الحكمة والمتكلم عبد العزيز الفرهاري في شرحه على العقائد النسفية. وقد أظهر الباحث باستعمال وسائل إيضاح معتمدة على التصوير تفاصيل هذه الاستدلالات المعتمدة من قبل الرجلين في نصرة دعويهما. لكن الباحث انتهى في تقييمه لاستدلالاتهما الهندسية إلى أنها إجمالاً من جنس الاستدلالات الجدلية التي لا تعتمد على براهين هندسية في نفسها؛ وتفصيلاً إلى أن استدلال الملا صدرا النافي لتكون الأجسام من الجواهر الفردة يؤول إلى الدور؛ في حين حكم على استدلال المتكلم الفرهاري المثبت لتكون الأجسام من الجواهر الفردة بأنه غير كافٍ.

وقد أشرنا أيضاً إلى تضمن هذا العدد لدراستين إحداهما تدعو إلى الاستعانة بالمنهج المنطقي واللسانية المعاصرة في تطوير المنهج الكلامي؛ وتقدم الأخرى نموذجاً لأطروحة فكرية تدعو إلى الاستعانة بمنهج التأويل المختلفة لفهم القرآن، بدل الاكتفاء بالمنهج التقليدي. فالأولى هي الدراسة التي عنوانها «سؤال تجديد المنهج الكلامي عند طه عبد الرحمن»، التي تناول فيها الباحثان «فاطمة الزهراء بوزاهر» و«محمد الشبي» محاولة الفيلسوف طه عبد الرحمن في التجديد المنهجي لعلم الكلام. وقد استعرض الباحثان المنطلقات المنهجية والمفاهيم والآليات التي اعتمد عليها طه عبد الرحمن للقول بالامتياز المنهجي لعلم الكلام حتى بالنظر إلى مستجدات التنظير المنهجي في المنطق والتداوليات، وبيننا الأهمية التي يعطيها طه عبد الرحمن لمنهجي المناظرة والقياس، والتحليل الذي قام به لأصولهما وآلياتهما، بالتوسل بأدوات منطقية ولغوية حديثة، بالإضافة إلى استعراضهما لبعض التطبيقات التي أرادها تأكيد اقتراحه المنهجي. ولم يكتفِ الباحثان بتحليل مقالات طه عبد الرحمن بخصوص المنهج الكلامي، بل أخضعوا هذه المقالات للتقويم النقدي، أخذاً عليه إهماله للمنهج التاريخي، والذي أسقطه، في نظرهما، في الخلط بين قياس التمثيل المنطقي والاستدلال بالشاهد على الغائب الكلامي؛ أما الدراسة الثانية، فهي التي خصصها الباحث «أيت الغازي بوبكر» بعنوان «منهج عبد المجيد الشرفي في قراءة آي القرآن الكريم»، تولى فيها مراجعة أطروحة المفكر التونسي عبد المجيد شرفي الحدائبة التاريخية في قراءة القرآن. وقد استعرض الباحث الأفكار المنهجية المجملية لعبد المجيد الشرفي في تعامله مع النصوص الدينية، والقرآن بوجه خاص، والتي مداره على وضعها في سياقها التاريخي وربطها بالملابسات المقامية المحيطة ببروزها من جهة؛ وبتلقيها من جهة أخرى. وبين الباحث ارتباط المنهج الثلاثة التي دعا إليها الشرفي، وهي المقاربة التاريخية والمقارنة والتأويلية، برؤية شاملة تجعل النص الديني أشبه بأي نص بشري محكوم بمحددات الإنتاج وبظروف وتعددية التلقي والتأويل. وأشار الباحث في عرضه لنماذج من القراءات التي قدمها الشرفي لبعض آيات القرآن إلى تركيزه على الخروج من التفاسير التقليدية واستحضار الظروف التاريخية والمقاصد والمصالح المتعلقة بها، إلى قراءات وتأويلات تأخذ بالمستجدات وتعتبر بتوجيه المقاصد دون المعاني الحرفية. لكن عرض الباحث لهذه الأفكار كانت بنفس نقدي، اعتد فيه ببعض القراءات التقويمية لمشروع الشرفي الفكري، لكنه مع ذلك يحتفظ في استنتاجاته بالمقاربة الاستكشافية العرضية. وفي المحور الخاص بالترجمة، تنشر في هذا العدد ثلاث ترجمات لثلاثة نصوص: ففي الدراسة الموسومة بـ«تفسير البيضاوي: تاريخ أنوار التنزيل» لصاحبها الباحث «وليد صالح» التي ترجمها الباحث «أحمد شكري مجاهد»، استعراض للتطور التاريخي لواحد من أهم تفاسير القرآن، وكيف انتقل من

كونه ظلًا لتفسير «الكشاف» للزمخشري إلى أن يكون ملخصًا له، ثم الاستقلال عنه -الكشاف- إلى أن وصل إلى الهيمنة التامة على ميدان تفسير القرآن، بعدما صار موضوعًا للتحشيشة والشروح، والاعتماد في التدريس. وقد رصد الباحث اللحظات الكبرى لهذا التطور والملابسات التي أدت دورها في تبويته هذه المرتبة مع كشف الفاعلين في ذلك.

وكرس الباحث «دينيس مالديدي» مقالته المعنونة «قلق الخطاب: رحلة في تاريخ تحليل الخطاب من خلال أعمال ميشيل بيشو»، الذي ترجمه الباحث «القاسمي بدر الدين»، لمتابعة تطور نظر «ميشيل بيشو» في نظرية أو مبحث «تحليل الخطاب». وقد بيّن الباحث أن مقصد بيشو في أول الأمر كان جعل «تحليل الخطاب» مبحثًا مستقلًا بمنهجه وموضوعه وحدوده، لكن واقع تطور هذه النظرية لم يكن بما أراده بيشو. وقد أبرز الباحث طبيعة العلاقة الفكرية والنظرية التي جمعت بيشو ونتاجه ضمن المناخ النظري والفكري الفرنسي في ظل انبثاق وازدهار نظريات كبرى في العلوم اللغوية والإنسانية بوجه عام. كما انتبه الباحث إلى ذلك التوتر الداخلي والخارجي في مسار تشكل نظرية تحليل الخطاب والمفاهيم المساهمة في هذا التشكل في علاقة مع النظريات والمفاهيم السائدة؛ وقد تضمن العدد ترجمة أخرى لنص كتبه «هانس هينرش بيسترفيلد» في «رثاء يوسف فان إس ونبذة عن حياته وإسهاماته العلمية»، بترجمة وتعليق «محمد فتوح»، وهو النص الذي يكفي عنوانه للدلالة على مضمونه، ويكفي ذكر المستشرق فان إس للدلالة على الجهود العلمية المشهورة التي قام بها في دراسة علم الكلام بوجه خاص، والمعرفة العربية الإسلامية بشكل عام. وقد تولى المقال استعراض مراحل وتجارب من حياة فان إس وطائفة من أعماله وجهوده.

أما في محور المراجعات فقد قدم الباحث يوسف عكراش مراجعةً لكتاب «علوم القرآن نقد العلمية ومقاربة في البناء» لمؤلفه الدكتور محمود خليل محمود اليماني، والذي تركزت أطروحته حول تقويم منهجي موسّع لعلم علوم القرآن وبيان وجوه الخلل فيه، مع اقتراح رؤية جديدة ونسق متكامل لبناء هذه العلوم.

ونختم هذا العدد بحوار مع الأستاذة الفاضلة الدكتورة فريدة زمرد حول قضايا في علم المصطلح وتطبيقاته في دراسة المصطلح القرآني، وهي رائدة في هذا الاهتمام التخصصي ضمن كوكبة من العلماء المغاربة الذين تنهوا إلى الأهمية البالغة للدراسة المصطلحية في الفهم والتأويل والتنظير، خاصة حينما يتعلق الأمر بالعلوم الإسلامية المستندة بوجه أخص إلى القرآن بقوته الاصطلاحية الهائلة. وقد أجابت الأستاذة الدكتورة زمرد على أسئلة التأصيل والتحليل والتوجيه التي طرحها الباحث يوسف عكراش.